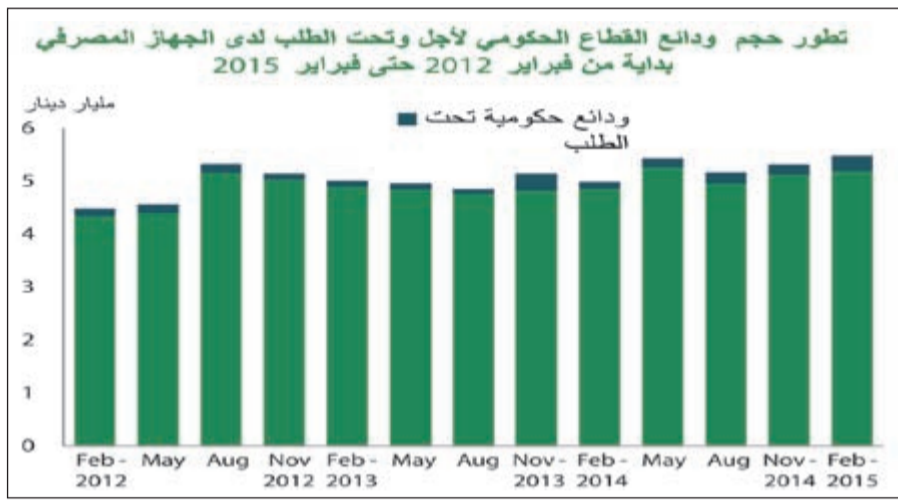


تراجع الإئتمان من الودائع إلى 81,4%

«بيتك»: ثالث أعلى نمو شهري للودائع المصرفية في فبراير

ودائع القطاع الخاص لأجل ارتفاعاً طفيفاً باقلاً من 1% وبحوالي 102 مليون دينار في فبراير لتصل إلى 16,48 مليار دينار في فبراير مقارنة بحوالي 16,38 مليار دينار في يناير. ونتيجة لما سبق فقد شهدت ودائع القطاع الخاص بالعملية المحلية ارتفاعاً ملموساً نسبتته 1,2% وبحوالي 343 مليون دينار إذ وصلت قيمتها إلى 29,3 مليار دينار في فبراير مقارنة بنسبة 28,95 مليار دينار خلال يناير، بينما سجلت ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية نمواً شهرياً ملحوظاً نسبتته 5,5% وبحوالي 164 مليون دينار إذ وصلت قيمتها إلى 3,15 مليارات دينار في فبراير مقارنة بارتفاع نسبتته 3,3% إذ سجلت نحو 2,99 مليار دينار خلال يناير.



قال تقرير بيت التمويل الكويتي «بيتك» إن معدل النمو السنوي لودائع القطاع الخاص والودائع الحكومية تحسن إلى نسبة 4,5% بحوالي 1,6 مليار دينار في فبراير 2015، مقارنة بالنمو السنوي الذي شهده يناير الماضي ونسبته 3,1% بحوالي 1,1 مليار دينار، حيث سجلت ودائع القطاع الخاص والودائع الحكومية حوالي 37,9 مليار دينار في فبراير وفق آخر معلومات صادرة عن بنك الكويت المركزي، وقد حقق شهر فبراير ثالث أعلى نمو على أساس شهري منذ فبراير 2014، بنسبة 1,5% وبحوالي 547 مليون دينار، مقارنة بتراجع شهري طفيف في يناير 2015 قلت نسبته بحوالي 243 مليون دينار، إذ كانت وصلت إلى 37,4 مليار دينار.

الودائع تحت الطلب زادت بنسبة 2,7% وارتفاع طفيف للودائع الادخارية بحوالي 35 مليون دينار



أما على مستوى النمو السنوي، فقد حققت ودائع القطاع الخاص تحت الطلب نمواً سنوياً بنسبة قدرها 5,4% وبحوالي 407 ملايين دينار في فبراير، مقارنة بقيمة أقرت من 7,6 مليارات دينار في فبراير 2014، كما حققت الودائع الادخارية ارتفاعاً سنوياً محدوداً نسبتته 3,4% وبحوالي 158 مليون دينار حيث كانت قد اقتربت من 4,7 مليارات دينار في فبراير 2014، بينما حققت الودائع لأجل ارتفاعاً سنوياً هو الأعلى منذ أبريل 2014 بنسبته 4,2% بقيمة تقترب من 664 مليون دينار عن فبراير 2014 الذي سجل حوالي 15,8 مليار دينار.

في حين شهدت ودائع الادخار ارتفاعها الأول بعد تراجع على أساس شهري لأربعة شهور متتالية إذ سجلت نحو 4,86 مليارات دينار محققة نسبة ارتفاع طفيفاً باقلاً من 1% وبحوالي 35 مليون دينار في فبراير مقارنة بحوالي 4,82 مليارات دينار، كما سجلت الودائع الحكومية تحت الطلب نمواً سنوياً بنسبة قدرها 9,7% من إجمالي ودائع القطاع الخاص في فبراير، إذ تشمل الودائع بالعملية المحلية ثلاثة أنواع من الودائع طبقاً لأجل استحقاقها، وهي الودائع تحت الطلب والودائع الادخارية وانخفضت حصة الودائع لأجل خلال فبراير نسبياً مستحوذة على نحو 56,3% من الودائع بالعملية المحلية، بينما ارتفعت حصة الودائع تحت الطلب إلى نحو 27,2%، في حين استقرت حصة الودائع الادخارية نسبياً إذ حصلت على نحو 16,6% من إجمالي الودائع الخاصة بالعملية المحلية خلال شهر فبراير.

وباستعراض تطور مكونات ودائع القطاع الخاص خلال فبراير مقارنة بنسبة 57,4% في يناير 2015، فيما شكلت نسبة 60,4% خلال شهر فبراير 2014، وقد بلغت حصة حجم الإئتمان المصرفي 95% من حجم ودائع القطاع الخاص خلال شهر فبراير مقارنة بنسبة 96,3% في شهر يناير 2015، بينما كان قد شكل نسبة 92,7% خلال شهر فبراير 2014. وأضاف التقرير أن ودائع القطاع الخاص تتكون من مجموع الودائع بالعملية المحلية والودائع بالعملات الأجنبية وتمثل ودائع القطاع الخاص بالعملية المحلية نحو 90,3% من إجمالي ودائع القطاع الخاص متراجعة بشكل نسبي عن حصتها في يناير، بينما تمثل الودائع بالعملات الأجنبية النسبة 9,7% من إجمالي ودائع القطاع الخاص في فبراير، إذ تشمل الودائع بالعملية المحلية ثلاثة أنواع من الودائع طبقاً لأجل استحقاقها، وهي الودائع تحت الطلب والودائع الادخارية وانخفضت حصة الودائع لأجل خلال فبراير نسبياً مستحوذة على نحو 56,3% من الودائع بالعملية المحلية، بينما ارتفعت حصة الودائع تحت الطلب إلى نحو 27,2%، في حين استقرت حصة الودائع الادخارية نسبياً إذ حصلت على نحو 16,6% من إجمالي الودائع الخاصة بالعملية المحلية خلال شهر فبراير.

وباستعراض تطور مكونات ودائع القطاع الخاص خلال فبراير مقارنة بنسبة 57,4% في يناير 2015، فيما شكلت نسبة 60,4% خلال شهر فبراير 2014، وقد بلغت حصة حجم الإئتمان المصرفي 95% من حجم ودائع القطاع الخاص خلال شهر فبراير مقارنة بنسبة 96,3% في شهر يناير 2015، بينما كان قد شكل نسبة 92,7% خلال شهر فبراير 2014. وأضاف التقرير أن ودائع القطاع الخاص تتكون من مجموع الودائع بالعملية المحلية والودائع بالعملات الأجنبية وتمثل ودائع القطاع الخاص بالعملية المحلية نحو 90,3% من إجمالي ودائع القطاع الخاص متراجعة بشكل نسبي عن حصتها في يناير، بينما تمثل الودائع بالعملات الأجنبية النسبة 9,7% من إجمالي ودائع القطاع الخاص في فبراير، إذ تشمل الودائع بالعملية المحلية ثلاثة أنواع من الودائع طبقاً لأجل استحقاقها، وهي الودائع تحت الطلب والودائع الادخارية وانخفضت حصة الودائع لأجل خلال فبراير نسبياً مستحوذة على نحو 56,3% من الودائع بالعملية المحلية، بينما ارتفعت حصة الودائع تحت الطلب إلى نحو 27,2%، في حين استقرت حصة الودائع الادخارية نسبياً إذ حصلت على نحو 16,6% من إجمالي الودائع الخاصة بالعملية المحلية خلال شهر فبراير.

وبنسبة تقل عن 1% في يناير مسجلاً نحو 30,77 مليار دينار توزعت على الأنشطة الاقتصادية المختلفة في السوق الكويتي، وعلى أساس تحسن تسارع النمو السنوي للنشاط الائتماني في فبراير إلى 6,4% وبحوالي 1,8 مليار دينار إذ كان قد سجل نحو 29 مليار دينار خلال فبراير 2014.

وقال التقرير إن ودائع القطاع الخاص شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في فبراير بنسبة 1,6% وبحوالي 506 ملايين دينار وبلغ حجمها نحو 32,4 مليار دينار في فبراير مقارنة بتراجع نسبته 1,2% خلال يناير 2015 وبنحو 402 مليون دينار، في حين تحسن ودائع القطاع الخاص من إجمالي الودائع الحكومية لدى الجهاز المصرفي شهدت خلال فبراير نمواً شهرياً قلت نسبته عن 1% بحوالي 40 مليون دينار مسجلة 5,5 مليارات دينار في فبراير مقارنة بنمو نسبته 3% وبحوالي 159 مليون دينار مسجلاً ما يزيد على 5,4 مليارات دينار في يناير 2015، بينما شهدت الودائع الحكومية لدى الجهاز المصرفي أعلى ارتفاع على أساس سنوي منذ شهر مايو 2014 وبنسبة فاقت 10% وبحوالي 501 مليون دينار عن قيمتها التي كانت قد سجلت 4,98 مليارات دينار في فبراير 2014، وقد ارتفعت حصتها لتشمل 14,5% من إجمالي الودائع لدى البنوك المحلية في فبراير 2015 مقارنة بحصتها من إجمالي الودائع خلال يناير، كما تساهم بحوالي 9,8% من إجمالي الميزانية المجمع للبنوك خلال شهر فبراير.

وقال التقرير إن الودائع الحكومية لدى الجهاز المصرفي تتكون من نوعين من الودائع طبقاً لأجل استحقاقها، وهما ودائع تحت الطلب وودائع لأجل، إذ تحسنت حصة ودائع تحت الطلب وأدوات الدين العام والاستثمارات المحلية أهم المجالات لاستخدام الودائع التي لدى الجهاز المصرفي بصفة عامة، فقد تراجعت حصة النشاط الائتماني من الودائع بشكل نسبي إلى 81,4% في فبراير مقارنة بحوالي 82,3% من إجمالي حجم الودائع خلال شهر يناير، بينما منحت الأنشطة الائتمانية 80% من إجمالي الودائع خلال شهر فبراير 2014.

وأشار التقرير إلى أن النشاط الائتماني خلال فبراير تحسن بشكل طفيف باقلاً من 1% وبحوالي 96 مليون دينار مسجلاً 30,86 مليار دينار في فبراير، مقارنة بنمو طفيف بلغ حوالي 17,6 مليون دينار وتعتبر التسهيلات الائتمانية وأدوات الدين العام والاستثمارات المحلية أهم المجالات لاستخدام الودائع التي لدى الجهاز المصرفي بصفة عامة، فقد تراجعت حصة النشاط الائتماني من الودائع بشكل نسبي إلى 81,4% في فبراير مقارنة بحوالي 82,3% من إجمالي حجم الودائع خلال شهر يناير، بينما منحت الأنشطة الائتمانية 80% من إجمالي الودائع خلال شهر فبراير 2014. وأشار التقرير إلى أن النشاط الائتماني خلال فبراير تحسن بشكل طفيف باقلاً من 1% وبحوالي 96 مليون دينار مسجلاً 30,86 مليار دينار في فبراير، مقارنة بنمو طفيف بلغ حوالي 17,6 مليون دينار

5,5 مليارات دينار ودائع الحكومة

نسبته 140% وبحوالي 167 مليون دينار إذ كانت قد بلغت نحو 119 مليون دينار في فبراير 2014، بينما تسارع النمو السنوي للودائع الحكومية لأجل إلى نسبة 6,9% وبحوالي 333 مليون دينار إذ كانت قد سجلت حوالي 4,86 مليارات دينار في فبراير 2014.

وقد سجل شهر فبراير نمواً شهرياً طفيفاً لإجمالي حجم الميزانية المجمع للبنوك المحلية الكويتية بنسبة 1% وبحوالي 120 مليوناً لتقترب في فبراير من 55,8 مليار دينار مقارنة بارتفاع شهري نسبته تقل عن 0,5% بقيمة 188 مليون دينار كانت قد شهدته في يناير مسجلة نحو 55,6 مليار دينار.

واستقر النمو السنوي لحجم الميزانية المجمع للبنوك المحلية الكويتية نسبياً في فبراير 2015 مقارنة بنموها السنوي في يناير 2014 إذ ارتفعت على أساس سنوي في فبراير بنسبة ملموسة قدرها 7,6% بقيمة فاقت 3,9 مليارات دينار مقارنة بحوالي 51,8 مليار دينار سجلت في فبراير 2014.

وقد شهدت وتيرة النمو الشهري للودائع الحكومية تحت الطلب ارتفاعاً ملحوظاً نسبتته 11% وبحوالي 28 مليون دينار مسجلة نحو 287 مليون دينار مقارنة بنمو غير مسبوق منذ نوفمبر 2013 كان قد شهدته يناير إذ شهد نسبة ارتفاع كبيرة اقتربت من 46% وبحوالي 81 مليون دينار حيث سجلت قيمتها 259 مليون دينار في يناير. بينما شهدت الودائع الحكومية لأجل ارتفاعاً طفيفاً بأقل من 1% وبنحو 12 مليون دينار مسجلة حوالي 5,2 مليارات دينار مقارنة بارتفاع نسبته 1,5% وبحوالي 78 مليون دينار إذ كانت قد سجلت نحو 5,19 مليارات دينار خلال يناير.

وعلى أساس سنوي حققت الودائع الحكومية تحت الطلب ارتفاعاً كبيراً هو الأعلى منذ نوفمبر 2013 وبلغت

نكر تقرير «بيتك» أن الودائع الحكومية لدى الجهاز المصرفي شهدت خلال فبراير نمواً شهرياً قلت نسبته عن 1% بحوالي 40 مليون دينار مسجلة 5,5 مليارات دينار في فبراير مقارنة بنمو نسبته 3% وبحوالي 159 مليون دينار مسجلاً ما يزيد على 5,4 مليارات دينار في يناير 2015، بينما شهدت الودائع الحكومية لدى الجهاز المصرفي أعلى ارتفاع على أساس سنوي منذ شهر مايو 2014 وبنسبة فاقت 10% وبحوالي 501 مليون دينار عن قيمتها التي كانت قد سجلت 4,98 مليارات دينار في فبراير 2014، وقد ارتفعت حصتها لتشمل 14,5% من إجمالي الودائع لدى البنوك المحلية في فبراير 2015 مقارنة بحصتها من إجمالي الودائع خلال يناير، كما تساهم بحوالي 9,8% من إجمالي الميزانية المجمع للبنوك خلال شهر فبراير.

وقال التقرير إن الودائع الحكومية لدى الجهاز المصرفي تتكون من نوعين من الودائع طبقاً لأجل استحقاقها، وهما ودائع تحت الطلب وودائع لأجل، إذ تحسنت حصة ودائع تحت الطلب وأدوات الدين العام والاستثمارات المحلية أهم المجالات لاستخدام الودائع التي لدى الجهاز المصرفي بصفة عامة، فقد تراجعت حصة النشاط الائتماني من الودائع بشكل نسبي إلى 81,4% في فبراير مقارنة بحوالي 82,3% من إجمالي حجم الودائع خلال شهر يناير، بينما منحت الأنشطة الائتمانية 80% من إجمالي الودائع خلال شهر فبراير 2014.

وأشار التقرير إلى أن النشاط الائتماني خلال فبراير تحسن بشكل طفيف باقلاً من 1% وبحوالي 96 مليون دينار مسجلاً 30,86 مليار دينار في فبراير، مقارنة بنمو طفيف بلغ حوالي 17,6 مليون دينار

M A S A A
شركة مساهمة مساهمة مساهمة

دعوة

يتشرف مجلس إدارة
شركة مسعى العقارية (ش.م.ك.م.)

بدعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية والمقرر عقدها يوم الخميس الموافق 7 مايو 2015، في تمام الساعة 9:30 صباحاً وذلك في مقر وزارة التجارة والصناعة بمجمع الوزارات - الدور الأول - قاعة (ب).

وعلى السادة المساهمين مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة في برج أحمد - شارع الخليج العربي - الدور الخامس لاستلام دعوات الجمعية العمومية، وذلك من الأحد إلى الخميس خلال ساعات الدوام الرسمي.

للاستفسار: 22464565 / 22464585

مجلس الإدارة

تابعة لـ «أجيليتي» تحصل على شهادة الأيزو «ISO 9001» في العراق

حصلت شركة (GCC SERVICES) في العراق والتابعة لشركة أجيليتي على شهادة الأيزو ISO 9001 لنظام إدارة الجودة في مدينة البصرة العراقية، ما يجعلها الشركة الأولى في مجال تقديم الخدمات المتكاملة للدعم الحياتي والبنية التحتية للمواقع النائية في جنوب العراق، التي تحصد هذه الشهادة العالمية.

وكانت الشركة قد حصلت على هذه الشهادة وفقاً لمعايير الاعتماد البريطانية UKAS، وذلك عبر مكتب «بيرو فيرناس» لشهادات الاعتماد الذي يقع في مدينة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، وهي من الهيئات الرائدة على مستوى العالم لجهة المعايير وعمليتي التدقيق الصارمة التي تعتمدها في إصدار الشهادات. ويأتي هذا الإنجاز المهم ليؤكد التزام شركة (GCC SERVICES) في العراق بتطوير عملياتها بما يتجاوز احتياجات وتطلعات العملاء.

ويهدف المناسبة، قال الرئيس التنفيذي لشركة (GCC SERVICES) رشاد سنقرط: «في ظل الوضع الأمني الراهن والساند في العراق منذ عدة سنوات، فإن الحصول على شهادة الأيزو ISO 9001 يعد إنجازاً كبيراً. ويأتي هذا التصديق المميز ليؤكد على القدرات التقنية والإدارية لشركة (GCC SERVICES)، كما أنه يعكس التزامنا تجاه عملائنا بتلبية جميع متطلباتهم من قبل أفضل فريق عمل في العراق.»

شركة فواز للتبريد وتكييف الهواء
(عبدالعزيز مبارك الحساوي وشركاه ذ.م.م.)

إعلان تذكيري

دعوة لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية

تشرف الشركة بدعوة السادة الشركاء لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية للسنة المالية المنتهية في 2014/12/31 والمقرر عقدها الساعة (12) ظهراً من صباح يوم الخميس الموافق: 2015/4/30 بمقر الشركة الكائن في العارضية - قطعه 2 - قسيمة 3.

وذلك للنظر في جدول الاعمال التالي:-

- 1- مناقشة تقرير مراقب الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 2014/12/31
- 2- المصادقة على الميزانية والبيانات المالية للسنة المنتهية في 2014/12/31
- 3- توزيع الأرباح على الشركاء.
- 4- تعيين مراقب حسابات عن السنة القادمة لعام 2015.